مقالات

مقال :إنعدام صفة المضيف لموقع (eBay) للمزاد الإلكتروني

(eBay is not an Internet Service Provider)

(eBay n'est pas un hébergeur)

أ.م.د. حامد شاكر محمود الطائي

وزارة التعليم العالي - جهاز الاشراف والتقويم العلمي

كان توجه الغرفة التجارية في محكمة النقض الفرنسية في قرارات ثلاث بإثبات صفة الناشر:"**éditeur**"؛ لـ (شركاتeBay) وليس صفة المضيف: "**hébergeur**" ، وذلك لقيامها بدور إيجابي في الرقابة والسيطرة على البيانات المخزنة على موقعها، ومن ثم تكون مسؤولة وفقاً للقواعد العامة في المسؤولية المدنية، ولا تستفيد من تطبيق نظام المسؤولية المشروطة المنصوص عليه في المادة (6) الفقرة الاولى البند الاول من قانون الثقة في الاقتصاد الرقمي الفرنسي رقم (2004-575) الصادر في21 يونيو2004 La loi N° 2004-575 du 21 juin 2004 pour la confiance dans l'économie numérique ، فقد عرفت هذه المادة مصطلح "موردي خدمة الاتصال بالإنترنت"، بأنهم :" **الأشخاص المنوط بهم تزويد الجمهور بالدخول إلى خدمات الاتصال على الشبكة وإعلام مشتركيهم بوجود وسائل تقنية تمكنهم من تقييد الدخول إلى بعض الخدمات أو اختيارها ويعرضون عليهم على الأقل إحدى هذه الوسائل** "، فوفقاً لهذا التعريف، يقتصر دور مزود خدمة الدخول إلى الشبكة على تمكين مستخدمي الشبكة من الدخول إليها، ومن ثم الدخول إلى الموقع الإلكتروني، دون أن يكون له من حيث المبدأ دور في تزويد الموقع الإلكتروني بالمحتوى أو إدارته أو تعديل مضمونه، ويفهم من ذلك أن نظام المسؤولية يجب أن يرسم على أساس الوظيفة التقنية التي يقوم بها مزود الخدمة والتي تستبعد العلم بمحتوى المعلومات. فقد نقضت هذه الغرفة في قراراتها الثلاث **رقم: (11-10505) و (11-10507) و(11-10508) الصادرة في 3مايو2012**[1]، قرار محكمة استئناف باريس الصادر بتاريخ 3 سبتمبر2010، نقضاً جزئياً Cassation partielle، وتتلخص وقائع القضية:(موضوع القرارات الثلاث)، ب: ((أن الشركات:Parfums Christian Dior و Kenzo Parfums و Parfums Givenchy و Guerlain (شركات DKGG) ، وهي شركات متخصصة بإنتاج مستحضرات التجميل والعطور، تقوم بتسويق منتجاتها في سياق شبكات التوزيع الانتقائية Le cadre de réseaux de distribution sélective، لاحظت هذه الشركات بأن معلنين يقومون بعرض بيع منتجاتهم، التي تحمل العلامات التجارية الشهيرة:" Dior Guerlain, Givenchy, Kenzo"، وذلك من خلال مواقع للمزاد العلني على الإنترنت تعود هذه المواقع لشركة eBay International AG، وشركة eBay Inc. ، وهما من (شركات eBay الامريكية)، وبسبب ذلك رفعت (شركات DKGG)، دعوى

[1]-V.: Cour de cassation. Chambre commerciale du 3 mai 2012, N° de pourvoi: 11-10505 et: 11-10507 et: 11-10508. Publication: Bulletin 2012, IV, n° 89

قضائية ضد هاتين الشركتين أمام المحكمة التجارية في باريس لغرض الحكم عليهما بدفع التعويض بسبب الأضرار التي لحقتهما من جراء ذلك العمل غير المشروع، ومطالبتهم بدفع مبلغ (800000) يورو لمصلحة (شركة SA Christian Dior Couture) كتعويض عن الاستغلال غير المبرر لحقوقها، ومبلغ (1،800،000) يورو كتعويض عن الأضرار التي لحقت بسمعته التجارية، ومبلغ (80000) يورو عن الضرر المعنوي، فضلاً عن نشر القرار، على حساب شركات eBay، في ثلاث صحف فرنسية / أو دولية من اختيارها في حدود 5.000 يورو، والزام كلتا الشركتين:(eBay Inc. و eBay International AG)، بنشر القرار على جميع (مواقع eBay) لمدة ثلاثة أسابيع من القرار، وباللغتين الفرنسية والانكليزية)).

تقييم الاتجاه التمييزي الحديث:

1-إن هذه القرارات الثلاثة من محكمة النقض الفرنسية تمثل وبجدارة الحلول الأكثر اعتماداً ولو لمدة على الأقل، فهي تقدم تفسير موحد une interprétation uniforme للدور الذي تؤديه إدارة (موقعeBay) ، وفي الواقع، وفي ظل غياب تعريف لمفهوم الناشر، وتحديد الحد الفاصل بين مصطلحي (المضيف: " **hébergeur**" والناشر:"**éditeur**")؛ وهي من المسائل القانونية التي لا تزال غير مستقرة، خاصة وأن معايير التأهيل تختلف بشدة منذ عام 2004. أن ذلك ليس من المستغرب أن هذه المعايير تتغير مرة أخرى اعتماداً على الخدمات المقدمة وتبعاً للتطورات التكنولوجية التي يشهدها هذا القطاع، وكما يلاحظ في قرارات الغرفة التجارية، بأنها قد أثبتت صفة الناشر لـ (شركات**eBay**)، لأنها قامت بدور ايجابي في الرقابة والسيطرة على البيانات المخزنة على موقعها، ومن ثم تكون مسؤولة وفقاً للقواعد العامة في المسؤولية المدنية، ولا تستفيد من تطبيق نظام المسؤولية المشروطة المنصوص عليه في المادة(6) الفقرة الاولى البند الاول من قانون الثقة في الاقتصاد الرقمي الصادر في21يونيو2004[2].

2-فضلاً عن ذلك، فإنه ومن خلال التأكيد على إيجاد تحليل أكثر واقعية une analyse (très) factuelle للدور الذي يؤديه مقدم الخدمة الوسيط le prestataire (intermédiaire)، وأن محكمة النقض تعطي أهمية كبيرة للسلطة التقديرية لقضاة الأساسpouvoir d'appréciation des juges du fond ، في مقابل مواجهة خطر التقلبات الكثيرة في الاجتهادات القضائية ذات العلاقة بهذا الموضوع، ونعتقد أن الحل يكمن ربما في تحقيق قدر أكبر من اليقين القانوني La sécurité juridique، الذي يمكن أن يأتي من خلال العمل التشريعي، وبشكل يؤدي الى الخروج بتوجيه أوربي جديد يصدر عن المفوضية الأوروبية، وإجراء مشاورات عامة حول مستقبل التجارة الإلكترونية في السوق الداخلية والبحث في مدى فاعلية تنفيذ التوجيه الأوربي المتعلق بـ "التجارة

[2]-ينظر: د. طارق جمعة السيد راشد، المسئولية المدنية للناشر الإلكتروني: دراسة مقارنة، ط1، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية، القاهرة، 2018، ص52.

الإلكترونية" (EC/31/2000) ، بهدف تذليل العقبات التي تعترض تطوير نشاط التجارة الإلكترونية في أوروبا[3].

3-ويبدو ان القضاء الاوربي ومن خلال محكمة العدل الأوربية(CJUE)، قد أدرك مسألة حتمية الزام مقدمي الخدمات عبر الإنترنت بإجراء عملية الفلترة:(Filtering /Filtrage) لكافة المعلومات المنقولة والمخزنة للأنشطة غير المشروعة، من خلال تدخل القضاء، لإيجاد حالة من التوازن بين حقوق الملكية الفكرية والحقوق الأخرى، من جهة، وبين الحقوق والحريات الأساسية الأخرى، كالحق في حماية البيانات الشخصية و الحرية في الوصول إلى المعلومة والحرية في التعبير من جهة أخرى[4].

[3]-V.:Laurent Szuskin, Idriss Kechida et Thomas Defaux, **eBay n'est pas un hébergeur: une question définitivement tranchée ?**. Article publie au: http://archives.lesechos.fr /archives /cercle/2012/06/07/ cercle_47702 .htm. Le:4/11/2018.

وينظر: د. بسام فنوش الجنيد، المسؤولية المدنية عن الإعلان0ات التجارية عبر الإنترنت، مصدر سابق، ص92.